

جرائم الخطف في اطار مفهوم الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والقوانين المحلية

م.د. محمود أديب فتاح أغا

م.م. وليد مهدي عبدالله

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة كركوك/ كلية الطب البيطري

dr.mahmudaghakakai@uokirkuk.edu.iq

waleedmahde@uokirkuk.edu.iq

المقدمة

السابع عشر ، إلا أن خطورتها كانت ضئيلة إلى حد ما وكانت آثارها تتحصر في مكان ما ، وبالنظر إلى التغيرات الكبيرة التي واجهتها العالم سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، وذلك من خلال التطور الهائل والسريع في التكنولوجيا والاتصالات وطرق النقل ، مما أدى هذا كله إلى تحول العالم إلى قرية صغيرة يستطيع من خلاله الأشخاص التنقل بين أرجاءه من منطقة إلى أخرى . فالجماعات الإجرامية أصبحت تعبر الحدود الدولية من أجل ارتكاب عملياتها الإجرامية في دول مختلفة ، وهذا بدوره أدى إلى انتشار جرائم خطيرة كجرائم الخطف والجرائم المنظمة .

٢

وبعد هذه المقدمة البسيطة عن الجريمة سوف نخصص هذا البحث للإشارة إلى نوع مهم من الجرائم والتي لا تقل عن سابقاتها من الجرائم للخطورة الكامنة فيها ألا وهي جريمة الخطف والجريمة المنظمة وذلك لأن هاتين الجريمتين كغيرها من الجرائم أفردت التشريعات مواد خاصة من أجل بيان خطورتها وسعت جاهدة للحد من انتشارها سواء على الصعيد الدولي أو الوطني .

يعد موضوع الجريمة وتطورها من الموضوعات المهمة بحيث يشغل حيزا كبيرا من اهتمام فقهاء القانون سواء على الصعيد الوطني أو الدولي لما تشكله من خطر جسيم على المجتمع سواء كان من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية وما يخلفه من انتهاك لحقوق الإنسان من موت وتهديد لحياة الكثير منهم. فالجريمة تعتبر من أقدم الأفعال التي عرفت البشرية فالسلوك الإجرامي قديم قدم الإنسان نفسه وحتى قبل أن يجرم القانون بعض الأفعال . لذا فالقانون هو الذي يحدد الأفعال الإجرامية أو يجرمها ويفرض عقوبة على مرتكبها . فقد اتخذت الأفعال الإجرامية أشكالا مختلفة ومتعددة عبر التاريخ بحيث أصبحت هذه الجرائم ذات طابع دولي خاصة مع تنامي الجماعات الإرهابية والعصابات المنظمة . فالدراسات والأبحاث التي أُعِدَّت عن جرائم الخطف أو الجريمة المنظمة أكدت أنها ظاهرة قديمة كانت تعرف في صورتها التقليدية التي تطلق عليها عصابات أو جماعات إجرامية أو المافيا كما هو الحال للمافيا الإيطالية أو الأمريكية أو الروسية ، بحيث يرجع تاريخ بعضها إلى القرن

أهمية الدراسة -

تكمّن أهمية هذه الدراسة في بيان ان الجريمة وتطورها المستمر على شكل جريمة الخطف أو جرائم المنظمة كاللاتجار بالبشر أو غسيل الأموال لها تأثير كبير سواء كانت من الناحية الإنسانية أو الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية ، وبالإمكان ارتكاب مثل هذه الجرائم من قبل الدولة أو وكلائها أو من قبل الأشخاص أو المنظمات الإرهابية أو الجماعات المنظمة. لذا اتجه الباحث إلى دراسة كافة الجوانب التي تحيط بهذا الموضوع من أجل التوصل إلى إيجاد القواعد والمبادئ التي يمكن تطبيقها على مثل هذه الجرائم ومن ثم بيان دور الاتفاقيات الدولية ومجلس الأمن والقوانين المحلية في التصدي إلى مثل هذه الجرائم الخطيرة .

مشكلة الدراسة :-

إن الإشكالية التي واجهتنا في هذا البحث هي ((هل يمكن إدراج جرائم الخطف ضمن الجريمة المنظمة ؟ وهل اعتبرت التشريعات الدولية والوطنية كجريمة منظمة ، وما هي العقوبة المقررة لمثل هذه الجرائم سواء على الصعيد الدولي أو الوطني)) .

أهداف الدراسة -

تهدف هذه الدراسة الى بيان مفهوم جرائم الخطف والجريمة المنظمة ومدى إمكانية اعتبار جريمة الخطف كجريمة منظمة ، ومن ثم بيان أركان وخصائص وأوجه التشابه والاختلاف بين الجريمتين وأهم الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي يمكن تطبيقها على مثل هذه الجرائم ، إلى جانب بيان دور مجلس الأمن في التصدي لتطور مثل هذه الجرائم ضمن إطار الأمم المتحدة .

منهجية الدراسة :-

سوف نعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف جريمة الخطف والجريمة المنظمة في كافة جوانبها (التعريف ، الأركان ، الخصائص ، أوجه التشابه به والاختلاف) ، وكذلك توضيح وتحليل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية التي يمكن تطبيقها على مثل هذه الجرائم . خطه الدراسة :-

٣

تم تقسيم هذه الدراسة إلى المباحث والمطالب التالية :-

المبحث الأول :- ماهية جرائم الخطف والجريمة المنظمة عبر الوطنية .

المطلب الأول :- مفهوم جرائم الخطف والجريمة المنظمة.

المطلب الثاني :- أركان وسمات جرائم الخطف والجريمة المنظمة.

المبحث الثاني :- التكيف القانوني لجرائم الخطف والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المطلب الأول :- دور مجلس الأمن في مكافحة جرائم الخطف والجريمة المنظمة .

المطلب الثاني : - الإطار القانوني لجريمة الخطف والجريمة المنظمة.

المبحث الأول :- ماهية جرائم الخطف والجريمة المنظمة عبر الوطنية .

قبل كل شيء لا بد لنا أن نبين مفهوم وأركان وسمات جرائم الخطف والجريمة المنظمة ، ومن ثم بيان التكيف القانوني لها سواء في إطار الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية لمثل هذه الجرائم وعلى الوجه الاتي :-

المطلب الاول :- مفهوم جرائم الخطف والجريمة المنظمة .

أولاً :- مفهوم جرائم الخطف والجريمة المنظمة ، هنالك العديد من الجرائم التي شكلت خطورة بالغة على البشرية ونتج عنها آثار بليغة ، لذلك سعت التشريعات إلى الحد من هذه الجرائم ، وجريمة الخطف هي كباقي الجرائم التي تحمل في جعبتها آثاراً خطيرة لما تثيره من الرعب والخوف والعنف في المجتمع ، بحيث أخذت تتطور سواء من ناحية الأسلوب أو الدوافع أو الوسائل كاختطاف الأشخاص من صغار أو إناث لابتزاز ذويهم أو خطف السياح والأجانب والممثلين الدبلوماسيين وكذلك خطف وسائل النقل أو قد تكون هذه الجريمة لها دوافع سياسية .. الخ .

لذا تعرف جريمة الخطف لغة ، خَطَفَ - خَطْفًا الشيء : استلبه بسرعة ، وقيل الخَطْفُ الأخذ في سرعة واستلاب ، والخَطْفُ سرعة أخذ الشيء (ابن منظور ، ٢٠٠٣ ، ص ١٤٤ ، المنجد في اللغة ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٧) . وخَطَفَ الشَّخْصَ : أخذه قسراً ، محتجزاً إياه في مكانٍ ما ، طمعا في فديةٍ أو ابتغاء أمرٍ ما (أحمد مختار عبد الحميد، ٢٠٠٨ ، ص ٦٦٥) . أما اصطلاحاً فتعرف جريمة الخطف بأنها ((أخذ المجنى عليه بعيداً عن المكان المتواجد فيه من دون إرادته وتقييد حريته وحرمانه من التجول وحجزه في مكان آخر سواء باستخدام القوة أو التهديد أو الخداع)) (جاسم محمد حمزه ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٩) .

٤

ويعرفه البعض بأنه ((الأخذ السريع باستخدام كافة أشكال القوة أو التحايل أو الاستدراج لما هو محل لهذه الجريمة وإبعاد المجنى عليه من مكانه

والسيطرة عليه إلى مكان آخر بعيد بغض النظر عن الدوافع لخطفه)) (كمال عبد الله محمد ، ٢٠١٢ ، ص ٢٨) . بينما يعرفه بعض الآخر بأنه " كل فعل يكون القصد منه نقل المخطوف بالخداع أو العنف على الانتقال أو نقله من مكان إلى آخر دون إرادته ومنعه من الخروج بقصد الزواج أو ارتكاب الفجور أو حرمانه من حريته الشخصية " (نادر عبدالعزيز شافي ، سنة ٢٠١١ ، ص ٥١) . أو يقصد به (أخذ شخص ما على نحو غير قانوني واحتجازه كسجين ، وذلك من أجل الحصول على المال أو أي شيء آخر مقابل إعادته (Oxford Advanced Learner's Dictionary,)

<https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/kidnapping>

وعرفه بعض الآخر بأنه (يحدث جريمة الخطف عندما يختطف شخص ما شخصاً آخر أو يأخذه أو يحبسه رغماً عنه أو دون موافقته وذلك إما من أجل استخدامه كرهينة أو درع أو الاحتفاظ به كخادم غير طوعي أو ارتكاب جنائية أو تسهيل ارتكابها أو الفرار منها أو إرهاب الضحية أو غيره أو الاعتداء عليه جنسياً أو إلحاق الأذى به ولا يهم ما إذا كان الخطف قد حقق غرضه لدى الجاني أم لا المهم هو توفر القصد) (Rebecca Pirius, Updated 9/23/2022 <https://www.criminaldefenselawyer.com/>) .

وذهبت محكمة التمييز العراقية إلى إيراد تعريف لجريمة الخطف على أن (الخطف هو انتزاع المجنى عليه من موقعه الطبيعي أياً كان هذا الموقع المتواجد فيه ملئ حريته إلى مكان آخر لم يكن راضياً بوجوده فيه بصيغة أخرى كان قد حصل

ابو بكر بن عبدالقادر الرازي ، ١٩٨٣، ص ١٠٠). فالجريمة (هي كل سلوك خارجي إيجابيا كان أم سلبيا جرمه القانون وقرر له عقابا إذا صدر من إنسان مسؤول) (عبيد عبدالله عبد ، المرجع السابق ، ص ٣).

إلا أنه وبالرغم مما تقدم فقد سع فقهاء القانون والمنظمات الدولية سواء على الصعيدين الداخلي أو الدولي إلى إيراد بعض التعاريف عن هذه الجريمة فمنهم من عرف الجريمة المنظمة بأنها (فعل إجرامي جماعي يقوم به عدد من الأشخاص ذي خبرة عالية وبخطيئ مدرّوس وذلك من أجل تحقيق الكسب السريع من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة غير المحصورة) (محمود أحمد حسين الجنابي ، سنة ٢٠٢١ ، ص ١٣٠). ويقصد بها أيضا (عمل إجرامي مستمر يسعى عن قصد إلى التربح من الأنشطة غير المشروعة التي غالبا ما يشدّ الطلب العام عليها ، ويحافظ على استمرار وجودها من خلال إفساد الموظفين العموميين واستخدام التهريب أو التهديدات أو القوة لحماية عملياتها) (United Nations Office on Drugs and crime, Defining organized crime,

<https://www.unodc.org/e4j/ru/organized-crime/module-1/key-issues/defining-organized-crime.html>).

وهناك من عرفها بأنها (فعل أو أفعال غير مشروعة ترتكب من جماعة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج ، وتتمتع بصفة الاستمرارية ، يكون هدفهم تحقيق الربح عن طريق استخدام التهديد أو العنف أو الرشوة ، ويمكن أن يمتد إجرامهم عبر عدة دول) (شريف سيد كامل ، ٢٠٠١ ، ص ٧١

نقله إلى هذا المكان قسرا أو من غير أن يكون لإرادته اي شان فيه) (عبيد عبدالله عبد ، السنة ٢٠١٢ ، ص ٢).

إذ يتضح لنا مما تقدم بأن مرتكب جريمة الخطف يتصف بخاصيتين وهما أولا : السرعة في تنفيذ الفعل ، وثانيا : دقة التدبير العقلي والخبرة والعلم والإرادة (اكرم زاده الكوردي ، السنة ٢٠٢٤ ، ص ٥). وذلك لأن مثل هذه الجرائم ليس بالإمكان ارتكابها عن طريق شخص مجنون أو فاقد الأهلية فلا بد أن ترتكب من قبل أشخاص ذات دراية بالفعل الذي يرتكبونه . إذا فإن فعل الخطف يمكن تعريفه بأنه كل فعل غير مشروع يعاقب عليه القانون يكون الهدف منه نقل المخطوف من مكان إلى آخر من دون رضاه سواء باستخدام القوة أو الاستدراج أو الخداع وبغض النظر عن الدافع وراء الخطف فقد يكون الدافع اجتماعي أو سياسي أو مالي وسواء تحقق الغرض من الفعل أم لا المهم توفر القصد الجنائي لدى الفاعل .

ثانيا : - أما فيما يتعلق بمفهوم الجريمة المنظمة ، فإن المجتمع الدولي لحد الآن لم يتم التوصل إلى مفهوم واضح وصريح لمثل هذه الجريمة لما لها من غموض واختلاف عليها من قبل الدول ، مما يشكل عائقا في التعاون بينها لأن التعاون بين الدول يحتاج في البدء الى تعريف هذه الجريمة وذلك لمعرفة الجرائم التي يمكن أن تدخل ضمن نطاقها من أجل التوصل إلى صيغة مشتركة للتعاون بين الدول للقضاء عليها (كوركيس يوسف داود ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٨).

٥

فالجريمة لغة تعني (الجُرْمُ) الذنب ، فيقال منه (جَرَمَ) و (أجرم) و (اجترم) (محمد بن

(٧٢ -). وكما عرفه بعض الآخر بأنها " تلك الجريمة التي ترتكب من تنظيم إجرامي هيكلي يتكون من شخصين فأكثر ، تحكمه قواعد معينة من أهمها قاعدة الصمت ، ويعمل هذا التنظيم على نحو مستمر لفترة غير محدودة ، ويعبر نشاطه حدود الدول ، ويستخدم العنف والإفساد والابتزاز والرشوة في تحقيق أهدافه ويسعى للحصول على الربح المادي ، ويلجأ إلى عملية غسل الأموال لإضفاء الشرعية على عوائد الجريمة " (جهاد محمد البريزات ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٥) .

وفيما يتعلق بتعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المؤرخ في ٢٠٠٠ فقد عرفت بدورها المادة (٢) فقرة (أ) على أنه " يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة ، جماعة ذات هيكل تنظيمي ، مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر ، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى " (متاح على موقع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها)

٦

وهنا نستنتج مما سبق من التعاريف أعلاه أنه لكي تعتبر أي جريمة كجريمة المنظمة لا بد أن تتوفر فيها هذه السمات الاتية (وجود جماعة من ثلاثة أشخاص أو أكثر ، تنظيم هيكلي متدرج ،

الاستمرارية أي أنها موجودة لفترة من الزمن وتمارس عدة جرائم من أجل الوصول إلى الهدف المنشود إليه ، الغاية (الربح المادي ، أو المالي) ، الوسيلة (استخدام العنف ، أو الرعب ، أو التهيب) ، إمكان امتدادها عبر الدول (أي لها طابع دولي) .

المطلب الثاني : - أركان وسمات جرائم الخطف والجريمة المنظمة .

أولا :- أركان جرائم الخطف والجريمة المنظمة :- أن لكل جريمة بصورة عامة عدة أركان تبنى عليها مهما اختلفت تسمياتها كالجريمة المنظمة أو جريمة الخطف أو الجريمة الدولية ، أو اختلفت مستوياتها وآثارها والضرر الناتج من ارتكابها (قارة وليد ، سنة ٢٠١٣ ، ص ٢٨٥) . ومن ثم فإن للجريمة بشكل عام عدة أركان منها عامة تتمثل بالركن المادي أي ما يصدر عن الجاني من أفعال تنتج عنها آثار ونتائج ضارة وركن معنوي يتمثل فيما يدور في فكر الجاني من خواطر وقرارات أي العلم والإرادة ، وأركان خاصة كالركن الدولي أي بالإمكان للفعل وآثاره امتداده عبر الدول (أي لها طابع دولي) (هدى طالب النقيب ، سنة ٢٠٢١ ، ص ١١٠) . وهذه الأركان هي كما يلي :-

أ - الركن الشرعي :- لا بد في البدء أن نخرج إلى مبدأ الشرعية الجنائية ألا وهو (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) ، بحيث لا يمكن ملاحقة أو متابعة شخص ما ومعاقبته من أجل فعل ما لم يكن هذا الفعل مجرماً قانوناً فالجريمة هي كل فعل أو امتناع من فعل مخالف للقانون ومعاقب عليه ، لذا يعتبر الركن الشرعي أو القانوني من بين الأركان الأساسية لقيام أية جريمة وتوقيع العقوبة عليها (محمد حمودي ، سنة ٢٠١٨ ، ص ٨٥) .

ب - الركن المادي :- حيث تشترط في جريمة الخطف وقوع الفعل المادي للخطف أي النشاط الإجرامي المتمثل بأخذ شخص أو انتزاعه من موطنه الأصلي إلى مكان آخر ، كأن يتم انتزاع الطفل من منزل ذويه أو من المدرسة أو عن الطريق ونقله إلى مكان آخر وإخفائه عن ذويه ، وهذا يعني أنها ليست العبرة بالمكان الذي تم فيه الخطف وإنما العبرة هي تحقق الخطف المتمثل بنقل الشخص من مكان إلى آخر وتقييد حريته (محمد الجبور ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٢١) . وعليه فإن الركن المادي لجريمة الخطف يتحقق بأخذ المخطوف والسيطرة عليه من مكان إلى آخر عن طريق استعمال العنف أو القوة سواء كانت مادية أو معنوية أو استخدام الحيلة والاستدراج مع المخطوف وصولاً لتحقيق الغاية من الفعل (فاطمة الزهراء جزار ، ٢٠١٤ . ص ٩٥) .

٧

أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فالركن المادي هو الفعل أو السلوك الذي يقع على محل الجريمة يكون من شأنه تحقق نتيجة معينة مع وجود علاقة سببية بين الفعل والنتيجة أي أن النتيجة وقعت بفعل ارتكاب الفعل المخالف للقانون (محمد حمودي ، المرجع السابق ، ص ٨٥) . وهذا يعني أنه لكي يتحقق النموذج القانوني للجريمة المنظمة فلا بد من توفر ثلاثة عناصر فيها ألا وهي (النشاط أو الفعل المجرم قانوناً الذي يقوم به الفاعل ، والنتيجة الجرمية أي الاعتداء على مصلحة محمية بموجب القانون وإلحاق الضرر بها ،

والعلاقة السببية بين السلوك أو الفعل والنتيجة الجرمية) (نسرين عبد الحميد نبويه ، سنة ٢٠٠٦ ، ص ٨٧) . وهذا يعني أن الركن المادي في كلتا الجريمتين يقيم حسب الأصل على ثلاثة عناصر (الفعل ، النتيجة ، العلاقة السببية بينهما) .

ج - الركن المعنوي :- تعتبر جريمة الخطف من الجرائم القصدية أو العمدية ، أي من الجرائم التي تتطلب توفر القصد الجرمي المتمثل بالعلم والإرادة التامة عند القيام بالفعل ، وهذا يعني توجيه الخاطف إرادته إلى ارتكاب فعل الخطف مع العلم الكامل بأن ما يفعله هو مخالف للقانون ، مثال ذلك أن يأخذ الخاطف ضحيته من المكان الذي يتواجد فيه المخطوف إلى مكان آخر من أجل الغاية التي قصدها عند قيامه بفعل الخطف وبغض النظر إن كان الغرض من الفعل هو كسب مالي أو الاعتداء على عرض المخطوف أو الانتقام منه أو من غيره (محسن قدير ، علي حسين لبخيكاني ، سنة ٢٠٢٣ ، ص ٢١٦-٢١٧) .

أما الجريمة المنظمة فهي أيضاً بطبيعتها تعتبر جريمة عمدية فالقصد الجنائي العام فيها مبني على العلم والإرادة وهو إنشاء المنظمة الإجرامية لغرض ارتكاب جريمة أو عدة جرائم خطيرة ، بحيث يتحقق العلم عندما يكون كل عضو من أعضاء المنظمة على علم ويقين ثابت بطبيعة المنظمة ولأي غرض انشأت ويجب أن يكون على علم ودراية بأن النشاط الإجرامي أو الجريمة الخطيرة التي تقوم بها المنظمة مخالفة للقانون والشرعية ، إلا أنه برغم من ذلك لا بد أن يتجه إرادة العضو إلى الانتماء بالمنظمة الإجرامية وارتكاب الجريمة محل التنظيم (محمد حمودي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٨) . إذا نستنتج من كلتا الجريمتين أنه لا بد أن يتوفر لدى الجاني العلم والإرادة بأنه يرتكب فعلاً مخالفاً للقانون

إلا أنه بالرغم من علمه يوجه إرادته وبكامل الأهلية إلى ارتكاب هذا الفعل .

د - الركن الدولي :- هذا الركن مضمونه أن يكون الفعل مجرماً في إطار قواعد القانون الدولي الجنائي ويكون من شأنه إلحاق أضرار أو اعتداء على مصلحة دولية ضرورية محمية بموجب قواعد القانون الدولي ، بحيث إن المعيار الدولي للجرائم لا يعود إلى مرتكبيها أو المتضرر منها وإنما بمقدار اعتدائها وإضرارها بالمصلحة الأساسية للمجتمع الدولي (عبدالله خلف العازمي ، سنة ٢٠٢٣ ، ص٧٤٨).

فبالنسبة لجرائم الخطف فإنها يمكن أن تتسم بطابع دولي أي أن تكون جريمة دولية عابرة للحدود ، والدليل على ذلك عندما نصت عليها الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لسنة ٢٠١٠ في المادة (٢) بالنص " يقصد بـ (الاختفاء القسري) الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من

٨

أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة ، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون) (متاح على موقع الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، قرار الجمعية العامة رقم ١٣٣ / ٤٧ ، في ٢٠١٠) . ونلاحظ من نص هذه المادة إن الاتفاقية بالرغم من أنها قد ركزت على أن يكون فعل الاختطاف بناء على علم الدولة أو بموافقتها أو

دعماً لكن المضمون أنه بالإمكان أن تكون هذه الجريمة ذات طابع دولي عابر للحدود . أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فهي أيضاً تتسم بكونها جريمة دولية ، وذلك راجع لاحتوائها على عنصر دولي إلى جانب العناصر الأخرى المكونة لها ، هذا العنصر يعود إلى جنسية مرتكبي الجريمة أو محل الجريمة ومكانها ، أي تتصف أنشطة الجريمة المنظمة بأنها لا تختصر على إقليم الدولة الواحدة فحسب بل تتعداه إلى أقاليم الدول الأخرى (سهيل حسين الفتلاوي ، ٢٠٠١ ، ص٦٩) إذا فكلتا الجريمتين تتسمان بالانفتاح نحو العالمية وعبر حدود الدول .

ثانياً :- سمات جرائم الخطف والجريمة المنظمة :- كما بينا سابقاً إن جريمة الخطف يقصد بها ((أخذ السريع باستخدام قوة مادية أو معنوية أو عن طريق الحيلة والاستدراج لما يمكن أن يكون محلاً لهذه الجريمة وإبعاده عن مكانه أو تحويل خط سيره بتمام السيطرة عليه)) (عبد الوهاب عبدالله احمد المعمري ، الاسكندرية ٢٠٠٦ ، ص٢٩). وهنا نلاحظ أن هذا التعريف وما سبق من التعاريف قد احتوت على عدة سمات لجريمة الخطف منها السرعة في ارتكاب الفعل أي أخذ الشيء وأيضاً الوسيلة أي استخدام القوة سواء كان مادية أو معنوية وكذلك اشتمل التعريف على ما يمكن أن يكون محلاً للخطف فقد يكون شخصاً أو مادة وأيضاً اختلاف الدافع فقد يكون الدافع من أجل القتل أو الابتزاز أو بقصد الزواج أو كسب المال . لذا يمكن لنا مما سبق ذكره استخلاص أهم السمات التي تتميز بها هذه الجريمة وهي على النحو الآتي :-

أ - السرعة والدقة في ارتكاب الفعل :- تتميز جريمة الخطف بميزة الدقة والسرعة لدى الجاني أو الفاعل ، بحيث يقوم الفاعل بجملة من التدابير العقلية الذكية ورسم الخطط والتفكير العميق ودراسة

محكمة وذلك من أجل أن يستطيع السيطرة والانقضاء على المجني عليه المخطوف ، وإن جريمة الخطف قد تستغرق ساعات أو أيام أو أشهر من التخطيط والتفكير بشكل يتناسب مع الضحية أو الهدف المراد خطفه . وكما تمتاز هذه الجريمة بالسرعة عند ارتكاب الفعل ، أي أخذ السريع للشيء سواء كان شخصا أو أي شيء مادي آخر وأخذه بعيدا عن المنطقة التي يتواجد فيها (فاطمة الزهراء جزار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨).

ب - التعدد :- إذ قد ترتكب جريمة الخطف من قبل شخص واحد أو أكثر ، ويتضح ذلك عند النظر إلى التعاريف السابقة الذكر وكذلك لقانون العقوبات العراقي حيث نرى أن المشرع العراقي قد نص في المادة (٤٢٢) على أنه (من خطف بنفسه أو بواسطة غيره..) ، أما في الشق الثاني من المادة نفسها نص على أنه (إذا وقع الخطف بطريقة الإكراه أو الحيلة أو توافرت فيه إحدى الظروف المشددة في المادة (٤٢١)

٩

وإن إحدى هذه الظروف هي حالة وقوع الفعل من شخصين أو أكثر .(انظر نص المواد (٤٢٢ و ٤٢١) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٦٩) . إذا هذا يعني أن المشرع قد أشار على أن جريمة الخطف قد تقع من قبل شخص أو اثنين أو أكثر ، وأن شرط التعدد ليس شرطا أساسيا لوقوع فعل الخطف إذ قد ترتكب من قبل شخص أو أكثر .

ج - الوسيلة ومحل الجريمة والأهداف أو الغاية: - إن الجاني في جرائم الخطف قد يلجأ إلى وسائل عدة منها استخدام العنف بكافة أشكاله من القتل أو الإيذاء أو التهريب أو الاعتداء على

العرض أو الابتزاز ذوي المخطوف وكذلك اللجوء إلى طرق الحيلة والإكراه وغيرها من الأعمال من أجل تحقيق غاياتهم . أما فيما يتعلق بمحل الجريمة حسب التعاريف السابقة وقانون العقوبات العراقي قد تقع الجريمة على الأشخاص ذكورا أم إناثا ويقع وسائل النقل سواء البرية أو الجوية أو أي شيء مادي آخر مثل وسائل النقل . (انظر نص المواد (٤٢٢ و ٤٢١ و ٤٢٣) من قانون العقوبات العراقي المعدل رقم ١١ لسنة ١٩٦٩) .

كما أن أهداف هذه الجرائم تختلف باختلاف غاياتها إذ قد ترتكب من أجل القتل أو ارتكاب الزنا والاعتداء على عرض المجني عليه أو قد تكون الغاية ذات طابع عقائدي أو فكري مثلما نلاحظ ذلك بالنسبة لقانون مكافحة الإرهاب العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ عندما أدرج بعض الجرائم ضمن الإرهاب بحيث نص في المادة (٢ الفقرة ٨) على جرائم الخطف التي تكون غاياتها عقائدية أو فكرية أو سياسية ، ولا يسعى مرتكبوا هذه الجريمة دائما للحصول على المال أو الربح المادي رغم من قيام بذلك أحيانا (المدة (٢ فقرة ٨) من قانون مكافحة الارهاب العراقي لسنة ٢٠٠٥) .

د - العلانية :- إذ قد يلجأ في كثير من الأحيان مرتكبوا هذه الجريمة للإفصاح أو الإعلان عن جريمتهم ويلجؤون إلى وسائل الإعلام من أجل ابتزاز ذوي المخطوف وإجبارهم على دفع المال لقاء حرية قريبهم أو من أجل إلقاء الرعب والفرع في نفوس الناس وترهيبهم (مصعب بن عبدالله بن محمد الخنين ، سنة ٢٠١٨ ، ص ٨٣ ، فاطمة الزهراء جزار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥).

المبحث الثاني :- التكيف القانوني لجرائم الخطف والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

هذه الأعمال ويدعو بدوره جميع الدول التي يوجد في أراضيها رهائن أو أشخاص مختطفون، محتجزون، بأن تتخذ على وجه السرعة جميع التدابير التي تكون من شأنها تأمين الإفراج عنهم ومنع ارتكاب أعمال أخذ الرهائن والاختطاف في المستقبل (قرار مجلس الأمن المرقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٥،

[https://docs.un.org/ar/S/RES/579%20\(19](https://docs.un.org/ar/S/RES/579%20(19)

(85) .

كما طالب مجلس الأمن في ٢٧ كانون الثاني ٢٠١٤ وفق القرار (٢١٣٣) بعدم دفع فدى في جرائم الخطف لجماعات متطرفة مثل القاعدة والتي جنت مئات الملايين من الدولارات من مثل هذه الجرائم ، وإذ يعرب عن قلقه إزاء تزايد حوادث الاختطاف واحتجاز الرهائن التي ترتكبها الجماعات الإرهابية بهدف جمع الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية، ولا سيما تزايد عمليات الاختطاف التي يرتكبها تنظيم القاعدة والجماعات التابعة له، ويؤكد أن دفع الفدية للإرهابيين يمول عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن في المستقبل، مما يسفر عن المزيد من الضحايا ويديم المشكلة (United Nations, Meetings Coverage and Press Releases,

<https://press.un.org/en/2014/sc112>

62.doc.htm) . وفي عام ٢٠٢٢ في ٢١ تشرين الثاني أصدر مجلس الأمن قرار (٢٦٥٣) حول الأوضاع في هايتي حيث نص على المسؤولية عن أعمال تهدد السلم والأمن والاستقرار في هايتي أو التواطؤ أو المشاركة في هذه الأعمال أو الضلوع في الأنشطة الإجرامية وأعمال العنف التي تشارك فيها الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية والتخطيط أو توجيه أو ارتكاب أعمال تنتهك القانون

في هذه المبحث نحاول بيان دور مجلس الأمن الدولي في إطار مكافحة الجريمة المنظمة وجريمة الاختطاف أو الاختفاء القسري للأشخاص وكذلك بيان أهم الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية التي جاءت من أجل مكافحة هذه الجرائم وعلى الوجه الآتي :-

١٠

المطلب الأول :- دور مجلس الأمن في مكافحة جرائم الخطف والجريمة المنظمة .

يعتبر مجلس الأمن أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة وهو الجهاز التنفيذي للمنظمة ، بحيث عهد له بموجب المادة (٢٤) من الميثاق حفظ الأمن والسلم الدوليين ، فإنه بذلك يتصدى لكثير من المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان (متاح على موقع الأمم المتحدة ، انظر المادة (٢٤) من ميثاق الأمم المتحدة ، <https://www.un.org/ar>) . لذا فقد قام مجلس الأمن الدولي بدور نشط في مجال مكافحة جرائم الاختطاف والجريمة المنظمة عبر الوطنية ، وتبنى سلسلة من القرارات ضمن إطار هذه الجرائم ، فبالنسبة لجريمة الاختطاف فقد أصدر المجلس القرار رقم (٥٧٩ لسنة ١٩٨٥) المؤرخ ١٨ كانون الأول ، حيث أشار بانزعاج بالغ لانتشار حوادث أخذ الرهائن والاختطاف ، التي امتد بعضها لفترات طويلة واشتمل على خسائر للأرواح ، وإذ يرى أن عمليات أخذ الرهائن والاختطاف جرائم تثير قلقاً في المجتمع الدولي وتلحق أضراراً بحقوق الضحايا والعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وأيضاً يدين المجلس مثل

علاقات مع الجريمة المنظمة لتمويل أنشطتها (موقع اخبار الامم المتحدة ، الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز جهود مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، <https://news.un.org/ar>) . وهنا نستنتج مما سبق ان مجلس الأمن قد تطرق وبشكل واضح وصريح لمكافحة الجريمة المنظمة وجرائم الاختطاف وبمختلف أشكاله وحث بدوره كافة الدول بعدم السماح لأية جهة بتمويل مثل هذه الجماعات الإجرامية من أجل ارتكاب جرائم بحق حقوق الإنسان .

١٢

المطلب الثاني :- الإطار القانوني لجريمة الخطف والجريمة المنظمة .

في هذا الجانب من البحث سوف نسلط الضوء على الاتفاقيات الدولية والقوانين المحلية ونختص بذلك القانون العراقي من اجل بيان إمكانية مكافحة مثل هذه الجرائم وفق القوانين الدولية والمحلية وعلى الوجه التالي :-

أولاً :- جرائم الخطف والجريمة المنظمة في إطار القانون العراقي .

إذا نظرنا لجريمة الخطف فهي تشترط وقوع الفعل المؤدي للخطف أي النشاط الإجرامي المتمثل بأخذ الشخص أو انتزاعه من موطنه الأصلي إلى مكان آخر ، ويتبين لنا مما ذكر أنها ليست العبرة بالمكان الذي تم فيه الخطف إنما العبرة هي التي تحقق عملية الخطف المتمثل بنقل الشخص من مكان إلى مكان آخر وتقييد حريته (محمد الجبور ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٢١) .

لذا فإن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ ، وقانون مكافحة الإرهاب المرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ، وقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤ قانون إعادة

العمل بعقوبة الإعدام ، كباقي القوانين أفرد المواد لهذه الجريمة ، فقد نص قانون العقوبات العراقي في المواد (٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣) على جريمة الخطف وعدها من الجرائم الواقعة على الأشخاص وماسة بحرية الإنسان فقرر معاقبته بحيث نصت المواد (٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣) على أنه يعد مرتكباً لفعل الخطف (من قبض على شخص أو حجزه أو حرمة من حريته بأية وسيلة كانت من دون أمر من سلطة مختصة ، أو وقوع الفعل من قبل شخصين أو أكثر أو من شخص يحمل سلاحاً ظاهراً ، أو قد يقع الفعل عن طريق الخاطف نفسه أو عن طريق غيره سواء كانت بطريق الإكراه أو الحيلة أو العكس) ، ووقوع الفعل عن طريق الإكراه أو الحيلة يعني أن فعل الخطف لا يقتصر على أعمال العنف الذي يستعمله الخاطف على المخطوف من أجل السيطرة عليه بل قد يقع الخطف عن طريق الحيلة أو الإكراه أو العنف فالحيلة تتخذ عدة صور كاستخدام الخاطف طريقة الغش أو الخداع أو الكذب أو قد يستخدم طريقة انتحال صفة أو شخصية مختلفة أو يستخدم التتويم المغناطيسي بحيث يفقد الضحية إرادته كلياً مما يساعد الخاطف إتمام عملياته بسهولة تامة (انظر المواد (٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣) من قانون العقوبات العراقي المرقم ١١ لسنة ١٩٦٩) .

وكذلك نلاحظ أن المادة (٤٢١) من نفس القانون قد نصت بأن عملية الخطف قد ينتهج صفة العنف سواء كان مادياً أم معنوياً ، فبالنسبة للعنف المادي بأن يقع الفعل من شخص أو أكثر كان يستخدم أحد الخاطفين سلاحاً لترهيب وتخويف الضحية ، أما العنف المعنوي يتمثل بكل فعل أو تصرف من شأنه إضعاف إرادة المخطوف على المقاومة مثل التهديد بالقتل إذا لم يتم بالانصياع

لأوامر الخاطف (انظر المادة (٤٢١) ، المرجع نفسه).

١٣

أما فيما يتعلق بالعقوبة فقد تدرج قانون العقوبات العراقي بالعقوبة وصولاً إلى العقوبة الأشد ألا وهي الإعدام بحيث أدنى عقوبة هي الحبس وكذلك نص بالسجن مدة (١٠) سنوات إذا وقع فعل الخطف بدون إكراه أو حيلة على حدث لم يتم (١٨) سنة من عمره و (١٥) سنة إذا كانت أنثى ، ومن ثم شدد العقوبة إلى (١٥) سنة إذا وقع الفعل عن طريق الإكراه أو الحيلة أو توافر فيه إحدى الظروف المشددة ، أما إذا صاحب فعل الخطف وقاع المجني عليها أو الشروع فيها أو أدى إلى موت نتيجة التعذيب أو الخوف فتترواح بهذه الحالة بين الإعدام أو السجن المؤبد (انظر المواد (٣٢٢ ، ٤٢٣) المرجع نفسه). إلا أن الحكومة العراقية أصدرت قانون رقم (٣) لسنة ٨ / ٨ / ٢٠٠٤ حيث فرضت عقوبة الإعدام على بعض الجرائم ومن ضمنها جرائم الخطف الواردة في قانون العقوبات العراقي (امر اعدة العمل بعقوبة الاعدام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨٧ ، ص ٧-٨). وهذا يعني إن عقوبة الإعدام يتم فرضها على جميع جرائم الخطف وبكافة أنواعه سواء كانت صاحبها واقعة المجني عليها أو الشروع فيها أو الخطف الذي يترتب عليه وفاة المخطوف نتيجة التعذيب أو الخوف أو لم يصاحبها .

وكذلك نلاحظ بأن قانون مكافحة الإرهاب العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ قد نص في المادة الثانية "على أنه تعد الأفعال الآتية من

الأفعال الإرهابية فقرة (٨) خطف أو تقييد حريات الأفراد أو احتجازهم أو الابتزاز المالي لأغراض ذات طابع سياسي أو طائفي أو قومي أو ديني أو عنصر نفعي من شأنه تهديد الأمن والوحدة الوطنية والتشجيع على الإرهاب " ، كما نصت المادة الرابعة من القانون نفسه على أنه يعاقب بالإعدام كل من ارتكب سواء كان فاعلاً أو شريكاً أو كان محرضاً أو مخططاً أو ممولاً أو كل من مكن الإرهابيين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بحيث عاقب الجميع بعقوبة الفاعل الأصلي ألا وهي الإعدام (قانون مكافحة الارهاب العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٠٩ ، ص ٢-٣).

أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فقد أصدرت الحكومة العراقية بتاريخ ٢ / ٥ / ٢٠٠٧ قرارها رقم (١٩) قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكلين الملحق بها رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧ ، نظراً لما عاناه الشعب العراقي من ويلات هذه الجرائم وما يعانيه حتى يومنا هذا (جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٤١ ، سنة ١٧ حزيران ٢٠٠٧ ، على موقع <https://www.sirwanlawyer.com/>).

ثانياً :- جرائم الخطف والجريمة المنظمة في إطار الاتفاقيات الدولية .

لقد صدرت العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية العامة والخاصة من أجل حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الانتهاكات والاعتداءات التي تشكل تهديداً على حياته وحرياته ، وكذلك الاتفاقيات الدولية التي تضمنت مكافحة الجرائم الخطيرة من ضمنها جرائم الخطف أو الاختفاء القسري أو الجريمة المنظمة ،

المواد أعلاه أي أن المواد قد جاءت عامة ويمكن أن تنطبق وتغطي جرائم الخطف أيضا . وفي ٢٣ كانون الأول / ٢٠١٠ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٤٧/١٣٣ الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري حيث نصت في المادة (١ فقرة ١) " بأنه لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري ، وكما بينت في المادة (٢) المقصود بالاختفاء القسري ألا وهو الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية .. " (الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ٢٠١٠ ، موقع الأمم المتحدة / حقوق الإنسان ،

https://www.ohchr.org/ar/ohchr_ho_mepage .

وعند النظر لهذه الاتفاقية نلاحظ بأن مصطلح الاختفاء القسري يشمل أيضا جريمة الاختطاف التي تحرم الشخص من حريته ، لذا ووفقا لهذه الاتفاقية على كافة الدول أن تبذل جهدا كبيرا من أجل حماية حقوق الإنسان وحماية حريته من التعرض لمثل هذه الجرائم . وأيضاً في عام ١٩٨٩ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم (٤٤/٢٥) اتفاقية حقوق الطفل حيث نصت المادة (٦ فقرة ١) على أن تعترف دول الأطراف كافة بأن كل طفل له حق أصيل بالحياة والعيش بسلام وأن ينمو بجو آمن ، وكما أن المادة (٣٥) من نفس الاتفاقية قد تطرقت على منع أو حظر اختطاف أو بيع أو الاتجار بالأطفال لأي

لذا فيما يتعلق بجرائم الخطف فقد تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقرارها رقم ٢١٧ في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ حيث نصت في المواد " (٢ ، ٣ ، ٥ ، ٩) يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق ، ولكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه ، وكما أنه لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بكرامته ، وأيضا لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا " (متاح على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، الاعلان عالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ ،

https://www.ohchr.org/en/ohchr_ho_mepage .

كما ان العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية التي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٦٧ قد نصت في المادة (٦ فقرة ١) منه على أنه " الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا " (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، المرجع نفسه ، وانظر ايضا بريز فتاح يونس ، سنة ٢٠٢٤ ، ص ١٥٩) .

ونلاحظ من المواد أعلاه بما أن الاختطاف أو الاختفاء القسري وجه من أوجه انتهاك الحق في الحياة ، بحيث لا يجوز اعتقال أو إخفاء أو تعذيب أي إنسان أو احتجازه أو نفيه تعسفا فإنه بالضرورة يعد أحد الوجوه المشار إليها ضمنا في

غرض من الأغراض أو بأي شكل من الأشكال (اتفاقية حقوق الطفل سنة ١٩٨٦ ، موقع الامم المتحدة / حقوق الانسان ،

https://www.ohchr.org/ar/ohchr_ho_mepage .)

١٥

(وهنا نلاحظ بأن اتفاقية الطفل قد أعطت للطفل مجموعة من الحقوق والحريات التي تحميه دوليا من الجرائم والانتهاكات والاعتداءات كجريمة الاختطاف التي تعرض حياته وسلامته العقلية والنفسية والجسدية للخطر (ادريس قادر رسول ، سنة ٢٠٢٢ ، ص ٤٦٩) .

أما فيما يتعلق بالجريمة المنظمة فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٥ تشرين الثاني سنة ٢٠٠٠ بقرارها رقم ٢٥/٥٥ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيث تنطبق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على جميع أشكال الجرائم الخطيرة ذات الطابع العابر للحدود الوطنية التي ترتكبها جماعات الجريمة المنظمة ، وتعد هذه الاتفاقية من بين أكثر الصكوك القانونية الدولية تصديقا ، وتظل الاتفاقية الأداة العالمية الأساسية لمنع ومعالجة مجموعة واسعة من الأنشطة الإجرامية بشكل فعال (موقع الامم المتحدة ، <https://www.un.org/ar/observances/figh-t-against-transnational-crime-day>) . إذ تضمنت هذه الاتفاقية على (٤١) مادة

جاءت لتوضح آلية مكافحة هذه الجريمة فقد نصت في المادة (٢) فقرة (أ) على تعريف واضح للجريمة المنظمة على أنه " يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة ، جماعة ذات هيكل تنظيمي ، مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر ، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى " ، وكما نصت في المواد (٥ ، ٦ ، ٨ ، ٢٣) على أن تعتمد كل دولة ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى تجرم الأفعال التالية جنائيا عندما ترتكب عمدا ألا وهي (غسل عائدات الجرائم ، غسل الأموال ، الفساد ، عرقلة سير العدالة) ، وأيضا بينت الاتفاقية في المادة (٣ فقرة ٢ / أ) على كيفية تخطي الجريمة المنظمة حدود الدول السياسية والوطنية ، بحيث تكون الجريمة ذا طابع دولي عبر وطني سواء ارتكبت في أكثر من دولة أو ارتكبت في دولة واحدة لكن آثارها أو تخطيطها ارتكبت في دولة أخرى أو عدة دول أو كانت للجماعة المنظمة أنشطة في عدة دول (موقع مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات والجريمة، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة ٢٠٠٠ ،

<https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html> ، وانظر عمر حمد الكوردي ، سنة ٢٠٢٥ ، ص ٢٧-٢٩) . إذا نستنتج من المواد أعلاه أن

الجريمة المنظمة تتميز عن غيرها بعدة سمات ألا وهي (أنها ليست بجرائم فردية بل تقوم بها جماعات إجرامية منظمة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر ، ويتسم تكوينها بنوع من الاستمرارية أي إنها موجودة لفترة من الزمن وتمارس عدة جرائم من أجل الوصول إلى الهدف المنشود إليه ، وهي جرائم خطيرة تستخدم العنف في سبيل تحقيق غاياتها ، وتكون هدفها الأساس تحقيق النفع المالي أو الحصول على أي منفعة مادية ، وتكون من شأنها تخطي حدود الدول السياسية والجغرافية) .

الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع (جرائم الخطف في إطار مفهوم الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والقوانين المحلية) ، محاولين من ذلك إيجاد إجابة واضحة وكاملة لما أوردناها من إشكالية لهذا الموضوع ألا وهي ((هل يمكن إدراج جرائم الخطف ضمن الجريمة المنظمة ؟ وهل اعتبرتها التشريعات الدولية والوطنية كجريمة منظمة ؟)) فقد توصلنا إلى عدة نتائج مهمة وعلى الوجه الآتي :-

أولاً :- من حيث أوجه العلاقة بين الجريمة المنظمة وجريمة الخطف فكلتا الجريمتين تشتركان في عدة خصائص وسمات ألا وهي (أن كلتا الجريمتين تنطويان على خطورة بالغة بحيث لا يبالي مرتكبوها للقيم الأخلاقية والاجتماعية والكرامة الإنسانية وأحكام الدين

مستعملين في ذلك العنف بكافة أشكاله من القتل أو الإيذاء أو التهريب أو الاعتداء على العرض من أجل تحقيق أهدافهم ، وكذلك تتسمان بالانفتاح نحو العالمية وعبور حدود الدول ، وأيضاً كلتا الجريمتين تعتبران من جرائم الضرري أن الجريمتين تشتركان من حيث النتيجة المترتبة على الشيء سواء وقع على الأشخاص أو إحدى ممتلكات الدولة أو الأفراد .

ثانياً :- بالرغم من أوجه التقارب بين الجريمتين إلا أنه هناك أوجه خلاف شاسع بينهما وهذا بدوره يدفعنا بالإجابة على الإشكالية أعلاه بالقول (إنه لا يمكن إدراج جرائم الخطف ضمن الجريمة المنظمة وذلك لأن جريمة الخطف تنقصها أهم الشروط الجوهرية للجريمة المنظمة ألا وهي : التعددية أي ارتكابها من قبل ثلاثة أشخاص أو أكثر ، والاستمرارية أي أن تعمل بصورة متضافرة لفترة من الزمن ، وأيضاً التنظيم الهيكلي المتدرج ، وكذلك اختلافهما الشاسع من حيث الغاية إذ تكون الغاية من الجريمة المنظمة هي الربح المالي بينما نرى العكس بالنسبة لجرائم الخطف لأن الغاية منها قد تكون مالي أو مادي أو تحقيق غايات سياسية أو طائفية فكرية أو إرهابية ، وأيضاً من ناحية المحل فمحل الجريمة المنظمة هو الربح المالي بينما نلاحظ العكس بالنسبة لجرائم الخطف فالمحل قد يكون الأشخاص أو الأموال أو العرض ، وكما أن الجماعات التي تمارس الخطف تلجأ لوسائل الإعلام من أجل الترويج لعملياتها ومن أجل إلقاء الرعب والفرع بين

الناس ، وهذا بخلاف الجريمة المنظمة التي تمارس أعمالها بسرعة وكتمان تام) .

ثالثا :- إن نصوص المواد التي أوردها المشرع العراقي في قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٦ وقانون إعادة العمل بعقوبة الإعدام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ وقانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ نلاحظ أنه لم يعتبر جريمة الخطف كجريمة منظمة وإنما عدها من الجرائم الواقعة على الأشخاص دون أن تتعداه لتشمل وسائل النقل بمختلف أنواعه أي إنها قد تقع على وسائل النقل ، وكذلك أن هذه المواد تنقصها التنظيم لأنها نصت على أن جرائم الخطف قد ترتكب من قبل شخص واحد أو أكثر بينما نلاحظ في الجريمة المنظمة أنه يجب أن ترتكب من قبل ثلاثة أشخاص أو أكثر ،

ولم يعاقب المشرع العراقي على التنظيم كجريمة مستقلة وإنما اقتصر على وقوع فعل الخطف أي عاقب على النتيجة وليس السلوك الجرمي ، وأيضا إن الغاية الواردة في هذه المواد بالنسبة لجرائم الخطف نجد أنها تختلف وذلك لأن غاية في هذه النصوص قد تكون سياسية أو دينية أو قد تكون من أجل ارتكاب الزنا أو الاعتداء أو الابتزاز المالي بينما الغاية في الجريمة المنظمة تكون الربح المالي أو المادي .

المصادر

-

- ابن منظور ، لسان العرب ، دار الحديث للطب والنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة ٢٠٠٣ ، ص ١٤٤ .
- أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ج ١ ، عالم الكتب، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٦٥ .
- جهاد محمد البريزات ، الجريمة المنظمة دراسة تحليلية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٥ .
- سهيل حسين الفتلاوي ، موسوعة القانون الجنائي "جرائم الابادة الجماعية وجرائم ضد الانسانية ، ج ١، ط ١، دار الثقافة ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص ٦٩ .
- شريف سيد كامل ، الجريمة المنظمة في القانون المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ٧١ – ٧٢ .
- عبدالوهاب عبدالله احمد المعمري ، جرائم الاخطاف ، دراسة قانونية مقارنة باحكام الشريعة الاسلامية ، المكتب الجامعي الحادث ، الاسكندرية ٢٠٠٦ ، ص ٢٩ .
- كمال عبد الله محمد، جريمة الخطف في قانون مكافحة الإرهاب والعقوبات، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠١٢ ، ص ٢٨ .
- كوركيس يوسف داود ، الجريمة المنظمة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، ط ١ ، ٢٠٠١ ، ص ١٤٨ .
- محمد بن ابو بكر بن عبدالقادر الرازي ، مختار صحاح ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ .
- محمد الجبور ، الجرائم الواقعة على الاشخاص في قانون العقوبات الاردني (دراسة مقارنة) ، عمان – الاردن ، سنة ٢٠٠٠ ، ص ٣٢١ .
- المنجد في اللغة ، دار الفقه للطباعة والنشر ، ط ١، سنة ٢٠٠١ ، ص ١٨٧ .
- نادر عبدالعزيز شافي ، نظرات في القانون ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، ج ١ ، ط ١ / سنة ٢٠١١ ، ص ٥١ .
- نسرين عبد الحميد نبيه ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، سنة ٢٠٠٦ ، ص ٨٧ .

المجلات والرسائل الجامعية :-

- اكرم زاده الكوردي ، احكام جريمة الخطف الحدث في قانون العقوبات العراقي ، مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد ٥ ، العدد ٤ ، السنة ٢٠٢٤ ، ص ٥ .

- ادريس قادر رسول ، حظر جريمة اختطاف الاطفال في ضوء الاتفاقيات الدولية والمواثيق الدولية ، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، سنة ٢٠٢٢ ، ص ٤٦٩ .
- بريز فتاح يونس ، دور الامن القومي ، في ابرام المعاهدات الدولية ، مجلة كلية القلم الجامعة ، مجلد ٨ ، العدد ١٦ ، سنة ٢٠٢٤ ، ص ١٥٩ .

١٩

- جاسم محمد حمزه، جريمة خطف الأشخاص في المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ وموقف القانون الجنائي منها، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، عدد ٨ ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٩ .
- عبدالله خلف العازمي ، الجرائم الدولية خصائصها واركائها وصورها ، جامعة الازهر / كلية الشريعة والقانون باسيوط / المجلة العلمية ، العدد ٣٥ ، الاصدار الثالث ، ج ١ ، سنة ٢٠٢٣ ، ص ٧٤٨ .
- عبيد عبدالله عبد ، جريمة الاختطاف بين الشريعة والقانون ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، المجلد السابع ، العدد ١ ، السنة ٢٠١٢ ، ص ٢ .
- فاطمة الزهراء جزار ، جريمة اختطاف الاشخاص ، رسالة ماجستير في علم الاجرام والعقاب ، جامعة لحاج لخضر ، باتنة ، الجزائر ، ٢٠١٤ . ص ٩٥ .
- قارة وليد ، الاجرام المنظم الدولي – تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية ، مجلة دفتار السياسة والقانون ، العدد التاسع ، سنة ٢٠١٣ ، ص ٢٨٥ .
- عمر حمد كوردي ، فاعلية الامم المتحدة في مكافحة التهديدات الامنية البحرية ، مجلة كلية القلم الجامعة ، المجلد ٩ ، العدد ١٨ ، سنة ٢٠٢٥ ، ص ٢٧ – ٢٩ .
- محمد حمودي ، الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها ، مجلة القانون – تصدر من معهد العلوم القانونية والادارية ، المركز جامعي احمد زبانة بجليزان ، المجلد ٧ ، العدد ٢ ، سنة ٢٠١٨ ، ص ٨٥ .
- محسن قدير ، علي حسين لبخيكاني ، المسؤولية عن جريمة الخطف في القانون الجنائي العراقي ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، كلية النبتة الجامعية - السودان – خرطوم ، المجلد الرابع ، العدد ١١ ، سنة ٢٠٢٣ ، ص ٢١٦- ٢١٧ .
- محمود أحمد حسين الجنابي ، الجريمة المنظمة عبر الحدود وعلاقتها بجرائم الاعمال المالية والتجارية ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٢٢ ، سنة ٢٠٢١ ، ص ١٣٠ .
- مصعب بن عبدالله بن محمد الخنين ، العلاقة بين الاختطاف والسرقة ، المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشريعة ، العدد ٤ ، سنة ٢٠١٨ ، ص ٨٣ . وانظر ايضا فاطمة الزهراء جزار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥ .
- هدى طالب النقيب ، جريمة الخطف في القانون العراقي ، المجلة الدولية للعلوم الانسانية والاجتماعية ، العدد ٢١ ، سنة ٢٠٢١ ، ص ١١٠ .

المواقع الالكترونية :-

- موقع مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات والجريمة للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها

. <https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html>

- موقع الامم المتحدة لحقوق الانسان ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري ، قرار الجمعية العامة رقم ١٣٣ / ٤٧ ، في ٢٠١٠

. https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

٢٠

- انظر المادة (٢٤) من ميثاق الامم المتحدة ، <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

- قرار مجلس الامن المرقم ٥٧٩ لسنة ١٩٨٥ ،

. [https://docs.un.org/ar/S/RES/579%20\(1985](https://docs.un.org/ar/S/RES/579%20(1985)

- قرار مجلس الامن (٢٦٥٣) ٢١ سنة ٢٠٢٢ ،

. [https://docs.un.org/ar/S/RES/2653\(2022](https://docs.un.org/ar/S/RES/2653(2022)

- لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن هايتي ،

. <https://main.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/2653>

- موقع اخبار الامم المتحدة ، الأمم المتحدة تدعو إلى تعزيز جهود مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود ، <https://news.un.org/ar>

- قانون العقوبات العراقي المرقم ١١ لسنة ١٩٦٩ .

. <https://www.iraqilaws.com/2023/10/111-1969.html>

- امر اعادة العمل بعقوبة الاعدام رقم (٣) لسنة ٢٠٠٤ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨٧ ، ص٧-٨ .

. <https://www.sirwanlawyer.com/index.php/27/2323/2004/8219-3987>

- قانون مكافحة الارهاب العراقي المرقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٠٩ ، ص٢-٣ .

. <https://www.sirwanlawyer.com/index.php/27/2323/2005/8242-4009>

- الاعلان عالمي لحقوق الانسان لسنة ١٩٤٨ ، مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/CoreTreatiesar.pdf>

- الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري ٢٠١٠ ، موقع الامم المتحدة / حقوق الانسان ،

https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

- اتفاقية حقوق الطفل سنة ١٩٨٦ ، موقع الامم المتحدة / حقوق الانسان ،

. https://www.ohchr.org/ar/ohchr_homepage

موقع الامم المتحدة ،

<https://www.un.org/ar/observances/fight-against-transnational-crime-day>

٢١

- موقع مكتب الامم المتحدة الاقليمي المعني بالمخدرات والجريمة ، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية سنة ٢٠٠٠ ،

. <https://www.unodc.org/romena/ar/untoc.html>

- جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٤١ ، سنة ١٧ حزيران ٢٠٠٧ ، على موقع ،

/ <https://www.sirwanlawyer.com>

المراجع الانكليزية :-

- Oxford Advanced Learner's Dictionary, Definition of kidnapping, <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/kidnapping>

- Rebecca Pirius, What Is the Definition of Kidnapping, Criminal Defense Lawyer, Updated 9/23/2022,

<https://www.criminaldefenselawyer.com/crime-penalties/federal/Kidnapping.htm>.

-United Nations Office on Drugs and Crime,Defining organized crime, <https://www.unodc.org/dohadeclaration/en/index.html> .

- United Nations, Meetings Coverage and Press Releases, Security Council Adopts Resolution 2133 (2014), Calling upon States to Keep Ransom Payments, Political Concessions from Benefiting Terrorist, 27 January 2014, Resolution 2133,

<https://press.un.org/en/2014/sc11262.doc.htm> .

- Portal SHERLOC Sharing Electronic Resources and Laws on Crime, United Nations Office on Drugs and Crime, Organized crime and terrorism: International legal framework, Published March 2019,

<https://sherloc.unodc.org/cld/en/st/about-us/about-us.html> .

Abstract

Crime and its development has come with the development of man over time. As man has gradually and rapidly moved to develop his criminal act from using traditional actions, deeds or tools in committing his act to using modern technologies such as the Internet and electronic programs to achieve his criminal goals, thus violating all limits related to the protection of human rights, especially his right to life, to live in peace and to protect his body from harm. Therefore, the issue of crime is one of the important issues that concerns the international community, So the crime has developed in its methods, perceptions, concepts and ways of spreading, such as organized crime, kidnapping in its various forms, human trafficking, money laundering, ...etc, Such actions have recently become one of the most prominent non-traditional sources of threat to international peace and security. Therefore, based on the above, this study has been to explain the phenomenon of kidnapping and organized crime and the extent to which the crime of kidnapping can be considered within the framework of organized crimes, trying to identify the scientific meaning of the crime of kidnapping by defining it and explaining its pillars, characteristics, and similarities and differences between it and organized crime and ways to confront it on the national and international levels and limit its activity.

المخلص

إن الجريمة والتطور الذي طرأ عليها جاءت مع تطور الإنسان عبر الزمن. حيث انتقل الإنسان تدريجياً وبشكل متسارع إلى تطوير فعله الإجرامي من استخدام الأعمال أو الأفعال أو الأدوات التقليدية في ارتكاب فعله إلى استخدام التقنيات الحديثة كالانترنت والبرامج الإلكترونية لتحقيق غاياته الإجرامية منتهكا بذلك كافة الحدود المتعلقة بحماية حقوق الإنسان خاصة حقه في الحياة والعيش بسلام وحماية جسده من الأذى. لذا يعد موضوع الجريمة من الموضوعات المهمة الذي يشغل المجتمع الدولي، بحيث تطورت الجريمة بأساليبها وتصوراتها ومفاهيمها وطرق انتشارها كالأجرام المنظم أو جريمة الخطف بأشكالها المختلفة أو جريمة الاتجار بالبشر وغسيل الأموال الخ، وأصبحت مثل هذه الأفعال في الآونة الأخيرة من أحد المصادر غير التقليدية البارزة لتهديد السلم والأمن الدوليين. إنطلاقاً لما تقدم ذهبنا هذه الدراسة إلى بيان ظاهرة الخطف والجريمة المنظمة ومدى إمكانية اعتبار جريمة الخطف ضمن إطار الجرائم المنظمة محاولين التعرف على المدلول العلمي لجريمة الخطف من خلال تعريفها وبيان أركانها وخصائصها وأوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الجريمة المنظمة وسبل مواجهتها على الصعيدين الوطني والدولي والحد من نشاطها الكلمات الدالة :- الجريمة ، جريمة الخطف ، مجلس الأمن ، الجريمة المنظمة .

